اللجنة الأفريقية W بيان شفوي لمنظمة العفو الدولية بشأن حالة حقوق الإنسان في أفريقيا

نيجيريا (انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة التحضيرية للانتخابات)

في أبريل/نيسان OMMT، تعقد نيجيريا انتخاباتها الرئاسية والبرلمانية، وانتخابات حكومات الولايات. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن المستويات العالية من العنف والترهيب التي تحيط منذ الآن بالعملية الانتخابية، وبشأن احتمالات وقوع المزيد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في سياق العملية الانتخابية ما بين الآن وأبريل/نيسان OMMT.

فقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق أعمال عنف واسعة النطاق قبل انتخابات NVVV وOMMP وأثناءها وبعدها. وتضمن هذا عدة عمليات قتل سياسية وكذلك اعتداءات واقتتال بين الفصائل قامت بهما المليشيات المسلحة بالعلاقة مع مرشحين للانتخابات. بينما انتشرت أعمال العنف السياسي على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى الولايات.

وتلقت منظمة العفو الدولية في هذا الوقت المبكر تقارير عديدة عن حالات عنف سياسي تتصل بانتخابات OMMT، بما في ذلك عمليات اغتيال أو محاولات اغتيال لعدة مرشحين للانتخابات.

وتنتشر في مختلف أنحاء نيجيريا مزاعم بأن ثمة زعماء سياسيين يقومون بتسليح مجموعات من المدنيين لتأجيج العنف السياسي على الصعيد المحلي وعلى مستوى الولايات. ويزيد من خطر تفاقم العنف التدفق المتزايد للأسلحة النارية إلى داخل نيجيريا. وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق خاص حيال العنف السياسي الحالي على المستوى المحلي، الذي تعتقد أنه يجري التستر على قسط كبير منه.

إن ثمة مسائل خطيرة تكمن وراء العنف السياسي المتعلق بالانتخابات وتتصل بالسيطرة على الحكم وعلى الموارد في نيجيريا، فضلاً عن ثقافة الإفلات من العقاب، التي كثيراً ما تؤدي إلى عدم التحقيق في حوادث العنف التي يُزعم أن شخصيات سياسية بارزة تقف وراءها، ناهيك عن عدم تقديم هؤلاء إلى المحاكمة. وعلى الرغم من التصريحات الأخيرة من قبل بعض المسؤولين الأمنيين وتوقيف المشتبه بهم ما بين الفينة والأخرى، فإن القسط الأكبر من أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات لا تخضع للتحقيق أو للعقاب. كما إن لإفلات مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المماثلة من العقاب في الانتخابات السابقة أثره المباشر على الوضع الحالي وعلى احتمالات تدهور الوضع الأمني أكثر فأكثر مع اقتراب موعد انتخابات أبريل/نيسان OMMT.
إن دور منظمة العفو الدولية في الانتخابات ليس القيام بمهمة المراقب للانتخابات، سواء في نيجيريا أو في غيرها. فالمنظمة تحصر عملها بإجراء الأبحاث وبالتعليق على انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في سياق الانتخابات، وفي الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وهي محايدة على نحو صارم في أي منافسة انتخابية، ولا تفضل طرفاً أو مرشحاً على آخر. كما إنها لا تعلق على الإجراءات والكيفيات التي تُجرى الانتخابات بناء عليها.

ومنظمة العفو الدولية تعتقد أنه يمكن للجنة الأفريقية أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها في نيجيريا. ولهذا السبب، فإننا نشجع اللجنة على ما يلي:

دعوة حكومة نيجيريا إلى ضمان الاحترام والحماية الكاملين لحقوق الإنسان كما كرسهما الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ودعوة جميع الأحزاب السياسية إلى أن تصرّح علانية بأنها لن تتساهل مع انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الانتخابات؛
دعوة السلطات المعنية إلى التحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، وإلى مقاضاة الجناة المشتبه بهم إذا ما توافرت أدلة كافية يُعتد بها لذلك؛
دعوة الحكومة إلى احترام عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، بمن فيهم أولئك الذين يدافعون عن الحقوق الإنسانية للمرأة، وضمان قيامهم بأنشطتهم في تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان ومراقبة ذلك أثناء الانتخابات.

وتود منظمة العفو الدولية تشجيع اللجنة الأفريقية على القيام بزيارة تعزيزية إلى نيجيريا قبل انتخابات أبريل/نيسان OMMT، بغرض الترويج للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتشجيع السلطات المعنية وجميع الأحزاب السياسية على الالتزام علناً ببرنامج واضح لحماية حقوق الإنسان واحترامها أثناء الانتخابات وبعدها.
x1440
السودان (دارفور)

ما زال البقاء أمراً صعباً ومحفوفاً بالمخاطر بالنسبة للأشخاص النازحين داخلياً في دارفور. فالحكومة نفسها التي موّلت مليشيات الجنجويد ودعمتهم وشاركت في هجماتها لإخراجهم من قراهم وأراضيهم ترفض الآن السماح بالانتقال من التفويض الحالي لقوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تفويض لقوات أكبر وأفضل تجهيزاً تتبع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي فوَّضها مجلس الأمن الدولي بحماية المدنيين. والحكومة نفسها الملزمة بواجب حماية شعبها تحرم هذا الشعب من الحماية.

في هذه الأثناء، تتواصل معاناة الناس. فأكثر من OIMMM قرية في دارفور قد تعرضت للتدمير منذ OMMP. وما يقرب من مليوني شخص محاصرون في المخيمات، بينما لجأ عشرات الآلاف إلى المدن، وما زال OMMIMMM آخرون في مخيمات اللاجئين في تشاد. وفي القسط الأكبر من غرب دارفور، يحتل الجنجويد الأراضي ولا يستطيع النازحون داخلياً مغادرة المخيمات المخصصة لهم أو المدن التي لجأوا إليها دون التعرض لخطر التعذيب أو الاغتصاب أو القتل على أيدي الجنجويد. وقد جمعت منظمة العفو الدولية، التي لم يسمح لها بدخول السودان، عشرات الشهادات في تشاد من أشخاص فروا حديثاً من دارفور ووصفوا أعمال القتل والتعذيب على أيدي الجنجويد. أما الشرطة السودانية فلا تقوم بأي تدابير فعالة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الجنجويد، وفي بعض الحالات يجرى اعتقال من تقدموا بالشكاوى وكونية بها. والمشكلة في السودان، وبعد إبرام عدة اتفاقيات بوساطة من الاتحاد الأفريقي منذ OMMQ، أي خطوات فعالة لنـزع أسلحة الجنجويد. والأسوأ من ذلك، لا يقتصر الأمر الآن على إدماج الجنجويد في منظمات شبه عسكرية مثل "قوات الدفاع الشعبي" أو "استخبارات الحدود"، وإنما تعدى ذلك إلى ضمهم إلى الجيش النظامي، حسبما ورد. وبدلاً من نزع أسلحتهم، يجري الآن إعادة تسليحهم. وعلى سبيل المثل، يصف المراقبون، بما في ذلك ضحايا الهجمات على جبل مون، الجنجويد الذين قاموا بالهجمات بأنهم كانوا يحملون أسلحة خرجت لتوها من الصناديق، ويرتدون بزات عسكرية جديدة من تلك التي يستخدمها الجيش السوداني. وكذلك الأمر، فقد وصف مراقبون في مخيم القوات المسلحة السودانية في تينا على الحدود مع تشاد، والذي يبعد نحو UM كيلومتراً عن جبل مون، الجنجويد الذين رأوهم بأنهم يحملون أسلحة جديدة ويرتدون بزات عسكرية جديدة داخل المخيم. وتعرضت قرى تبعد بضعة كيلومترات عن مخيم للقوات المسلحة السودانية للهجوم دون أن تقوم القوات بأي محاولة لحماية السكان. وفي الوقت نفسه، شنت القوات المسلحة السودانية هجمات عشوائية على المدنيين، وفي بعض الأحيان قامت بهجمات استهدفت فيها المدنيين، وفق ما ورد، بقصف للقرى المدنية.

وتواجه قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي لاقت ترحيباً حاراً عندما تم نشرها في بداية الأمر، شعوراً بعدم الثقة من جانب الأشخاص النازحين داخلياً في دارفور. فهي لا تملك التمويل الكافي والمعدات اللازمة، من قبيل وسائل المواصلات وتسهيلات الاتصالات، الأمر الذي كثيراً ما يعود إلى نكث الجهات المانحة وعودها. كما تقوم الحكومة السودانية بتقييد تحركاتها عن طريق فرض منع التجوال أو الطلب منها استصدار إذن مسبق بالطيران. ويجعل هذا من الصعب عليها التحرك السريع للرد على الهجمات ضد المدنيين، كما يذكي الشعور بعدم الثقة وبالعجز لدى السكان.

وفي مارس/آذار OMMS، دعم مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن مسألة نقل الصلاحيات إلى قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. وكان مجلس الأمن الدولي قد تبنى في PN أغسطس/آب OMMR قراراً يدعو حكومة السودان إلى الموافقة على نشر قوات لحفظ السلام في دارفور تابعة للأمم المتحدة تتمتع بالتفويض والوسائل الكافية لحماية المدنيين على نحو فعال. وهناك الآن في جنوب السودان ما يربو على NMIMMM من أفراد قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. كما تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان، شريك حزب المؤتمر الوطني في حكومة الوحدة الوطنية، الانتقال إلى قوات تابعة للأمم المتحدة. ويلقى هذا الأمر دعم جميع أحزاب المعارضة في السودان باستثناء حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

إن نازحي دارفور مضطرون في غياب الحماية من جانب الحكومة إلى طلب المساعدة من المنظمات الإقليمية والدولية: أي من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي جلستها العادية الثامنة والثلاثين، تبنت اللجنة الأفريقية قراراً في غاية الأهمية يدعو حكومة السودان إلى الوفاء بواجباتها بمقتضى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ومنظمة العفو الدولية ترى أنه ينبغي على اللجنة الأفريقية مواصلة ممارسة نفوذها بحث حكومة السودان على ضمان الحماية الفعالة للمدنيين في دارفور، وعلى الموافقة على نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور وفقاً للقرار NTMS الصادر عن مجلس الأمن الدولي.